



Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



The Impact of Cash Flow Ratios on Financial Distress Prediction: A Case Study of Al-Mansour Investment Bank

Karzan Adnan Khzer*

College of Administration & Economic/Sulaimani University

Keywords:

Cash Flow Ratios, Financial Distress, Prediction Improvement

ARTICLE INFO

Article history:

Received	26 Oct. 2025
Received in revised form	21 Dec. 2025
Accepted	21 Dec. 2025
Available online	30 Sep. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER
THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Karzan adnan khzer

College of Administration &
Economic/Sulaimani university



Abstract: The research aims to highlight the significance of utilizing financial ratios derived from the Statement of Cash Flows in improving the early prediction of financial distress (or business failure). This contribution is intended to enable the management of economic units (entities) to effectively address this type of problem.

The study is applied to the data of Al-Mansour Investment Bank over the period (2020 – 2024) as the research sample. This specific bank was chosen due to the availability of the necessary data, as well as the similarity of its capital size to other banks. Financial and statistical analysis will be performed on the data related to the study sample to provide accurate insights supporting the intended objective.

To achieve the research objectives, both accrual-based and cash-based financial ratios will be employed after analyzing Al-Mansour Investment Bank's financial statements during the (2020-2024) period. The analysis will result in the identification of (6) financial ratios related to the accrual basis and (6) ratios related to cash flows. Subsequently, these ratios will be analyzed using financial and statistical analysis techniques to determine their optimal role in predicting financial distress.

The field research findings will conclude that there is a substantial impact of both accrual-based and cash-based liquidity ratios, which will enable an improvement in the prediction of financial distress for the sampled bank.

In light of the research conclusions, a set of recommendations will be proposed. The most prominent of these is the necessity of using a combination of cash-based and accrual-based financial ratios. This aims to identify the ratios that improve the prediction process, thereby contributing to achieving high levels of accuracy in predicting financial distress.

أثر مؤشرات التدفقات النقدية التنبؤ بالتعثر المالي: دراسة حالة مصرف المنصور للاستثمار

كارزان عدنان خضر

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة السليمانية

المستخلص

يهدف البحث إلى إبراز أهمية استخدام المؤشرات المالية المشتقة من كشف التدفقات النقدية في تحسين التنبؤ المبكر بالتعثر المالي، مما يساهم في تمكين إدارة الوحدات الاقتصادية من التعامل الفعال مع هذا النوع من المشكلات. يتم تطبيق البحث على بيانات مصرف المنصور للاستثمار خلال الفترة (2020-2024) كعينة للبحث، إذ جرى اختيار هذا المصرف توفر البيانات اللازمة فضلاً عن تقارب حجم رؤوس أمواله مع المصارف الأخرى. كما يتم تنفيذ التحليل المالي والإحصائي للبيانات المتعلقة بعينة الدراسة لتقديم رؤى دقيقة وداعمة للهدف المرجو. ولتحقيق أهداف البحث يستعمل المؤشرات المالية على أساس الاستحقاق والاساس النقدي بعد تحليل قوائم مالية مصرف المنصور للاستثمار خلال الفترة (2020-2024)، سيتم التوصل إلى (6) مؤشرات مالية تتعلق بأساس الاستحقاق و(6) مؤشرات تتعلق بالتدفقات النقدية، ثم سيتم تحليل هذه المؤشرات باستخدام أسلوب التحليل المالي والإحصائي للتعرف على أفضل دور لها في التنبؤ بالتعثر المالي.

ستخلص نتائج البحث الميدانية أن هناك أثراً جوهرياً لنسب السيولة على أساس الاستحقاق وأساس النقدي مما سيتم إمكانية تحسين تنبؤ التعثر المالي للمصرف المشمول بعينة البحث. في ضوء استنتاجات البحث، سنقترح مجموعة من التوصيات، أبرزها الحاجة إلى استخدام مزيج من المؤشرات المالية القائمة على الأساس النقدي وأساس الاستحقاق ويهدف ذلك إلى تحديد المؤشرات في تحسين عملية التنبؤ، بما يساهم في تحقيق مستويات عالية من الدقة في التنبؤ بالتعثر المالي.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات تدفق النقدي، التعثر المالي، تحسين الاداء.

المقدمة

يعد التنبؤ بالتعثر المالي واحداً من أهم المواضيع في الأدبيات المالية والمحاسبية، لما له من تأثير مباشر على استدامة الوحدات الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية. ومع تزايد التقلبات في بيئة الأعمال وارتفاع مستويات المخاطر، أصبحت المعلومات المحاسبية التقليدية، مثل بيانات قائمة الدخل والمركز المالي، غير كافية لوحدها لتوفير رؤية دقيقة حول الوضع المالي للوحدة الاقتصادية. من هذا المنطلق تبرز أهمية مؤشرات التدفقات النقدية بعدها أدوات أكثر واقعية لتقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد النقد والحفاظ على سيولتها، مما يجعلها أداة محورية في التنبؤ بحالات التعثر المالي مبكراً. تتميز مؤشرات التدفقات النقدية بقدرتها على عكس العمليات الحقيقية للوحدة الاقتصادية. بشكل يعزل تأثير المعالجات المحاسبية والافتراضات التقديرية، مما يمنحها مصداقية أكبر في تقييم الأداء الفعلي، في هذا السياق، يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر مؤشرات التدفقات النقدية في التنبؤ بالتعثر المالي من خلال دراسة دورها في تحسين جودة القرارات المالية وتزويد المستثمرين والمحللين والإدارة العليا بأدوات يمكن الاعتماد عليها. كذلك يستهدف إبراز مدى

كفاءة هذه المؤشرات في تقديم صورة دقيقة عن القدرة المالية للوحدة الاقتصادية مقارنة بالمؤشرات المحاسبية الأخرى، مستنداً إلى إطار نظري وتحليل عملي يدعم النتائج البحثية. يسعى البحث أيضاً إلى المساهمة في تطوير مجال المحاسبة من خلال تقديم رؤية متعمقة لدور التدفقات النقدية في تقليل المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي.

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: على الرغم من الأهمية النظرية والعملية للتدفقات النقدية، يستمر الجدل حول قدرتها على تحسين دقة التنبؤ بالتعثر المالي بالمقارنة مع المؤشرات المحاسبية التقليدية. قد تُظهر بعض الشركات أرباحاً مرتفعة على الورق، إلا أنها تواجه نقصاً ملموساً في التدفقات النقدية يجعلها أكثر عرضة للتعثر، مما يكشف عن محدودية الاعتماد على البيانات المحاسبية فقط. من هنا تتبع إشكالية البحث في وجود ضعف معرفي يرتبط بفعالية مؤشرات التدفقات النقدية في التنبؤ بالتعثر المالي، فضلاً عن قدرتها المحتملة على توفير معلومات إضافية أو بديلة تعزز من جودة التقديرات وقرارات الإدارة. بناءً على ذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث في صيغة السؤال الآتي: ما مدى إسهام مؤشرات التدفقات النقدية في تحسين القدرة على التنبؤ بالتعثر المالي مقارنة بالمؤشرات المحاسبية التقليدية؟

ثانياً. أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في إبراز دور قائمة التدفقات النقدية كمصدر للمؤشرات المالية الفعالة في تقييم نشاط المصارف التجارية، وفي توضيح أهمية التنبؤ المبكر بالتعثر المالي لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت الملائم. كما يسهم التنبؤ في تعزيز استمرارية المصارف وزيادة ثقة المستثمرين والدائنين، فضلاً عن توفير مقاييس مالية أكثر ملاءمة ومصداقية تعزز من قدرة المصارف على مواجهة المخاطر وتحقيق الاستقرار.

ثالثاً. أهداف البحث: يهدف البحث إلى بيان أهمية إعداد كشف التدفقات النقدية وفق الأسس المحاسبية السليمة في المصارف التجارية، وإبراز دور التحليل المتكامل للمؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية الثلاث (التدفقات النقدية، الدخل، المركز المالي) في التنبؤ بمخاطر التعثر المالي. كما يسعى إلى مقارنة المؤشرات المستخلصة من كل قائمة لتحديد مدى تأثيرها في تعزيز دقة التنبؤ بالتعثر المالي لدى المصرف محل الدراسة.

رابعاً. فرضيات البحث: يستند البحث في تحقيق أهدافه إلى اختبار فرضيتين أساسيتين مفادهما ما يأتي:

1. التكامل بين قائمتي الدخل والمركز المالي مع قائمة التدفقات النقدية يُحسن من دقة التنبؤ بالتعثر المالي.
2. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات السيولة والربحية المشتقة على أساس الاستحقاق وتلك المشتقة على الأساس النقدي في تحسين التنبؤ بالتعثر المالي.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لقائمة التدفقات النقدية

أولاً. مفهوم قائمة التدفقات النقدية: التدفقات النقدية هي شريان الحياة لمختلف الأعمال، حيث إنها تساعد الوحدة الاقتصادية على دفع الديون والضرائب والمصاريف وأجور الموظفين والاستثمار في الأصول التي تحتاجها في عملياتها، وبدون تدفق نقد كافي لا يمكن للوحدة الاقتصادية أن تتم الوحدات الاقتصادية في الأجل الطويل وانعكاس ذلك على القيمة السوقية لأسهم تلك الوحدة (Needles & Powers, 2011: 656). تُعد التدفقات النقدية الحجر الأساسي في فشل أو استمرار

(الزبيدي، 2011: 3). تعرف التدفقات النقدية على أنها التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها، ويتمثل صافي التدفقات النقدية الفرق بين التحصيلات والتسديدات التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة جراء عمليات الاستغلال، التمويل والاستثمار (قويدري، 2016: 4).
تعد قائمة التدفق النقدي من القوائم المالية المهمة التي ينص المعيار المحاسبي الدولي (IAS7) على ضرورة اعدادها وذلك لأنها توفر المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات وكذلك الاستفادة من تلك المعلومات في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية (جبر وعبد الحميد، 2017: 133)، ويرى (McGrath, et al., 2015: 644) أن قائمة التدفقات النقدية تمثل " تقديم معلومات حول المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للوحدة الاقتصادية خلال فترة ما للمستخدمين الخارجيين للمعلومات المالية. يتم الإبلاغ عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تشتمل على النقد بتنسيق يقوم بتسوية الأرصدة النقدية في البداية والنهاية.. وإن أهم أهداف قائمة التدفقات النقدية هي (قدومي وكيلاي، 2006: 10):

1. تسهم في تحقيق إدارة فعّالة للنقدية وتعزيز الإدارة المالية الداخلية للوحدة الاقتصادية.
 2. تعرض حركة التدفقات النقدية الصادرة والواردة الخاصة بالوحدة الاقتصادية.
 3. توضح مدى نجاح أو إخفاق خطة إدارة النقدية للوحدة الاقتصادية.
 4. تسهم في ضبط المصروفات النقدية بشكل فعّال.
 5. تُعد من الأدوات الأساسية للرقابة على الأنشطة المختلفة للوحدة الاقتصادية.
- ثانياً. أسس عرض المعلومات المحاسبية والمالية في قائمة التدفقات النقدية:** يبويب المعلومات المعروضة في قائمة التدفقات النقدية وفقاً للشروط الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 إلى ثلاثة أنشطة رئيسية، ويقسم كل نشاط بدوره على نوعين من التدفقات هي: تدفقات نقدية داخلية وتدفقات نقدية خارجية، وسيتم عرض هذه الأنشطة على النحو الآتي:
1. **الأنشطة التشغيلية:** تُمثل الأنشطة التشغيلية الجزء الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية، لأنها تبين إمكانية الوحدات الاقتصادية في توليد النقد من عملياتها الجارية، (الشباني، 2014: 529)، يوضح أدناه أنواع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ضمن قسم الأنشطة التشغيلية (Kieso et al., 1984: 2020):
 - أ. **التدفقات النقدية الداخلة:** تشير إلى جميع المبالغ التي تحصل عليها المنشأة خلال فترة معينة نتيجة لأنشطتها المختلفة، وتشمل المقبوضات الناتجة عن بيع السلع والخدمات، وتحصل الفوائد من القروض الممنوحة، والمبالغ المتأتية من بيع الأوراق المالية لأغراض المتاجرة، فضلاً عن تحصيل الديون من العملاء وأي مبالغ أخرى تدخل ضمن النشاط التشغيلي. وتمثل هذه التدفقات مؤشراً مهماً لقدرة المنشأة على توليد السيولة وتمويل أعمالها.
 - ب. **التدفقات النقدية الخارجة:** فهي المبالغ التي تدفعها المنشأة لتغطية التزاماتها واحتياجاتها التشغيلية، وتشمل المدفوعات المتعلقة بشراء السلع والخدمات، وتسديد فوائد القروض، والإنفاق على شراء الأوراق المالية للمتاجرة، وسداد المستحقات للدائنين. كما تتضمن المدفوعات الخاصة بالضرائب والرسوم والرواتب والأجور، فضلاً عن أي مصروفات تشغيلية أخرى ضرورية لاستمرارية النشاط.
 2. **الأنشطة الاستثمارية:** تشتمل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والمتعلقة باقتناء والتخلص من الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى غير المدرجة

في معادلات النقدية التي تستعمل بأكثر من دورة محاسبية (Loftus et al, 2022: 648)، وتقسم الأنشطة الاستثمارية على:

أ. **التدفقات النقدية الداخلة:** تشمل المبالغ المتحصلة من بيع الأصول الثابتة أو الاستثمارات المالية، مثل بيع الممتلكات أو الأسهم والسندات، فضلاً عن المقبوضات الناتجة عن استرداد القروض الممنوحة للغير. وتمثل هذه التدفقات مؤشراً على قدرة المنشأة على تحويل استثماراتها إلى سيولة متاحة.

ب. **التدفقات النقدية الخارجة:** فتتمثل في المدفوعات المتعلقة باقتناء الأصول الثابتة أو شراء الاستثمارات المالية الجديدة، فضلاً عن المبالغ المدفوعة عند منح قروض للآخرين. وتعكس هذه التدفقات توجهات المنشأة نحو التوسع والاستثمار في أصول طويلة الأجل.

3. **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** تمول الوحدة الاقتصادية تشكيلها ونموها باستثمارات الملاك والأموال المقترضة، التدفقات النقدية من أنشطة التمويل وتشمل المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية الناشئة عن الاقتراض وسداد القروض، والنقدية المستثمرة في الأعمال من قبل المالكين، والمسحوبات النقدية أو توزيعات الأرباح المدفوعة للمالكين (Kramer & Johnson, 2009: 161)، وتقسم الأنشطة التمويلية

أ. **التدفقات النقدية الداخلة:** تشمل المبالغ التي تحصل عليها المنشأة نتيجة إصدار الأسهم أو السندات، فضلاً عن المقبوضات المتأتية من عمليات الاقتراض عبر الأوراق المالية أو الرهون العقارية. وتمثل هذه التدفقات مصادر تمويل خارجية تعزز قدرة المنشأة على تمويل عملياتها وتوسعتها.

ب. **التدفقات النقدية الخارجة:** فتتمثل في المدفوعات التي تسدها المنشأة للمالكين عند إعادة شراء الأسهم أو إطفائها، وكذلك المبالغ المدفوعة لسداد القروض والمبالغ المقترضة. كما تشمل المدفوعات المتعلقة بتوزيع الأرباح على المساهمين، والتي تعد التزاماً مالياً ناتجاً عن ملكية رأس المال.

ثالثاً. طرائق إعداد قائمة التدفقات النقدية: هناك طريقتان لإعداد قائمة التدفقات النقدية، وتؤدي كلتا هما إلى نتيجة واحدة في حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية ولا يوجد اختلاف بينهما والفرق الأساسي بينهما هو فقط في كيفية تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (سيد أحمد، 2008: 35)، وفيما يأتي شرح لهاتين الطريقتين:

1. **الطريقة المباشرة:** الطريقة المباشرة هي في الأساس عبارة عن إعادة فحص كل بند من بنود قائمة الدخل بهدف الإبلاغ عن المبلغ النقدي الذي تم استلامه أو صرفه، فيما يتعلق بمبيعات صنف معين في قائمة الدخل، يعالج هذا البند في قائمة التدفقات النقدية تحت اسم النقد المحصل من الزبائن، أما بالنسبة لتكلفة البضاعة المباعة فإن العنصر المقابل هو الدفع النقدي للمخزون، ولاعداد الجزء الخاص بالأنشطة التشغيلية بإستخدام الطريقة المباشرة ينبغي تعديل عناصر قائمة الدخل وفقاً لبيان أثار المستحقات (Stice & Stice, 2014: 276).

2. **الطريقة غير المباشرة:** وتسمى هذه الطريقة بطريقة التسوية، وبموجبها فإن قائمة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية تبدأ بصافي الدخل (الخسارة) التي يمكن الحصول عليها مباشرة من قائمة الدخل، ثم يضاف إليه أو يخصم منه بنود الإيرادات والمصروفات غير المؤثرة على النقدية (حماد وعبد الرحمن، 2016: 8). ومن ثم تعديل هذه الأرقام بحسب البنود الآتية: (George, N, et al., 2013: 504):

- أ. البنود التي لا تتطلب أنفاقاً أو استخداماً للنقد، ومن أمثلة على هذه البنود مصاريف الاندثار، مصاريف الإطفاء، المخصصات، الضرائب المؤجلة، الأرباح الوحدات الاقتصادية التابعة غير الموزعة ووالأرباح والخسائر غير المحققة بالعملة الأجنبية.
- ب. التغير في أرصدة المخزون، الذمم المدينة، المصروفات المدفوعة مقدماً، الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة.
- ج. يتم تعديل صافي الدخل نتيجة للتغيرات في الموجودات والمطلوبات خلال الفترة، إذ تجرى تعديلات موجبة على صافي الدخل عند حدوث نقص في الموجودات، أو زيادة في المطلوبات.

المحور الثالث: الإطار المفاهيمي للتعثر المالي

أولاً. مفهوم التعثر المالي: التعثر يُعد "عملية" و"حالة" في آنٍ واحد. فعلى عده "عملية"، فإنه لا يُعد مجرد نتيجة لحظية، بل هو نتاج لسلسلة من الأسباب التي تفاعلت وتستمر في التفاعل عبر فترات زمنية قد تكون طويلة أو قصيرة. أما من جهة كونه "حالة"، فيشير إلى الوضع الذي تكون عليه المؤسسة حين تعجز عن الوفاء بالتزاماتها أو الحصول على التزامات جديدة. (Nissim, & Penman, 2001: 63)، يقصد بالتعثر في عمل الشركات مواجهتها لظروف تؤدي إلى عجزها عن تحقيق تدفقات مالية أو فائض نقدي يكفي لتلبية التزاماتها، ولاسيما تلك قصيرة الأجل. يتضمن ذلك عدم قدرتها على الوفاء بهذه الالتزامات سواء من مواردها الداخلية أو في تمويل خارجي. (الجبوري وجابر، 2023، 323)، يتضح لنا مما سبق ذكر أن التعثر المالي يمكن تعريفه بأنه "عبارة عن عدم قدرة الوحدات الاقتصادية على دفع التزاماتها عندما يأتي موعد استحقاقها، فهو ليس نتاج اللحظة، ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي إلى عدم مقدرة المؤسسة المالية من سداد التزاماتها أو استعادة توازنها المالي والنقدي أو التشغيلي" (شاهين ومطر، 2011: 84) يعد موضوع التعثر المالي من أهم الموضوعات التي وجه الباحثون اهتمامهم إليها، ولاسيما بعد الأزمات التي شهدتها العالم وأدت إلى آثار سلبية على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى الاقتصاد الوطني بصفة خاصة. وعلى الرغم من اختلاف التعاريف المتعلقة بالتعثر المالي في الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذا المفهوم. فإن بعض الباحثين يفسرونه على أنه مفهوم مرادف للإفلاس أي التصفية الفعلية للوحدة الاقتصادية، وهناك من يرى بأنه مرحلة تسبق الإفلاس (فطناسي وحولي، 2023: 301).

ويرى الباحث يشير التعثر المالي إلى الخلل في التوازن بين الموارد الداخلية والخارجية للوحدات الاقتصادية، مما يقلل قدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية، وقد يؤدي في حال استمراره دون معالجة إلى الفشل، الإفلاس، والتصفية.

ثانياً. أسباب التعثر المالي: تتنوع الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى التعثر المالي من وحدة اقتصادية إلى أخرى، ويمكن تصنيفها بشكل عام إلى أسباب داخلية وخارجية. فيما يأتي أهم جوانبها:

- أ. الأسباب الداخلية: تشمل الأسباب المرتبطة بإدارة الوحدة الاقتصادية، والتي يمكن التحكم فيها ومعالجتها، ويتضمن ما يأتي:

1. ضعف الإدارة: يُعد ضعف الإدارة العامل المشترك بين المؤسسات المتعثرة، إذ يسهم التخطيط الاستراتيجي غير الفعّال وعدم مراعاة جميع أنواع المخاطر من قبل الإدارة، فضلاً عن العمل خارج نطاق احتياجات السوق، في تعثر المؤسسة (ابو شهاب، 2018: 20).

2. **العوامل التسويقية والبيعية:** تتمثل في عدم دقة دراسة الجدوى التسويقية، والمبالغة في تقدير حجم الطلب على منتجات المؤسسة وحصتها السوقية. كما تشمل الفشل في تحقيق حجم المبيعات المتوقع والأرباح المتوقعة (معلم وطيّار، 2019: 194).
3. **الأسباب المالية:** تتمثل المشكلة في عدم القدرة على التحكم في تدفق الأموال، فضلاً عن عدم التوازن بين رأس المال والقروض، مما يشير إلى وجود خلل في الهيكل التمويلي للمؤسسة. هذا الخلل يؤدي إلى تراكم الديون (فنتاسي وحولي، 2023: 302).
4. **أسباب فنية:** تتمثل في ضعف كفاءة دراسة الجدوى الفنية، إلى جانب وجود عيوب في المواد الخام واستخدام تقنيات غير مناسبة. هذا الأمر ينتج عنه سلع منخفضة الجودة، مما ينعكس سلباً على معدلات المبيعات. (فائزة وتوفيق، 2021: 262)
- ب. **الأسباب الخارجية:** تشمل الأسباب المتعلقة بالظروف المحيطة بالوحدة الاقتصادية تلك العوامل التي تقع خارج إرادتها، يمكن تلخيص هذه الأسباب الخارجية المتعلقة بالوحدات الاقتصادية على النحو الآتي: (البياتي، 2020: 18)
 - ❖ **الظروف المحلية والدولية:** إن عدم الاستقرار السياسي الداخلي يؤدي إلى فقدان الثقة وتردد الأفراد في إيداع أموالهم لدى المصارف.
 - ❖ **العوامل الاقتصادية:** تشمل الظروف التي لا يمكن للمصرف التحكم فيها أو التأثير عليها، مثل الدورات الاقتصادية القصيرة أو الطويلة الأجل.
 - ❖ **العوامل التشريعية:** تتعلق بتدخل الدولة المفرط في الأنشطة المصرفية، فضلاً عن التغييرات في التشريعات والتعديلات على القوانين، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية ومالية ونقدية تؤثر على المناخ العام.
- ثالثاً. مراحل التعثر المالي:** طرح العديد من الباحثين في هذا المجال تصورات متعددة للمراحل التي تمر بها المؤسسة قبل أن تتوقف عن ممارسة نشاطها الاقتصادي. ويمكن تلخيص مراحل التعثر المالي كما يأتي:
1. **مرحلة ظهور الحدث العارض:** هي مرحلة الأحداث الطارئة وغير المتوقعة التي تواجه الوحدة الاقتصادية والتي غالباً ما تتعلق بالجانب المالي. فقد تتعرض الوحدة الاقتصادية لالتزامات تشكل عبئاً عليها، دون أن تستثمر الأموال بشكل فعال في مجالات تحقق عائداً مناسباً. وهذا يعني أن هذه الالتزامات قد تشكل خطراً على وضع السيولة النقدية للوحدة الاقتصادية (حمي وعبدالرحمان، 2020: 9).
2. **مرحلة التغاضي عن الوضع القائم:** وهي المرحلة التي تتجاهل فيها الإدارة المخاطر المحيطة بها نتيجة للحدث العرضي الذي حدث في المرحلة السابقة، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ضعف كفاءة هذه الإدارة. في هذه المرحلة، يُطلق جرس الإنذار بشأن خطورة الوضع. (عبدالله والحياي، 2015: 178).
3. **مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته:** تُعد هذه المرحلة مرحلة التعايش المستمر مع الخطر مع محاولة تقليل تأثيره، إلا أنها تتسم بتصاعد المخاطر في ظل استمرار إدارة الوحدة الاقتصادية في تجاهلها للمشكلة. كما قد تعتمد الإدارة على نهج غير مدروس لاتفاقيات قد تزيد الأمور تعقيداً. في هذه الفترة، تبدأ الخسائر في الظهور والتراكم بشكل واضح نتيجة الأخطاء المتكررة والإصرار على تجاهل خطورة الوضع، (هجيرة وحسين، 2023: 30).
4. **مرحلة التعايش مع التعثر المالي:** تمثل هذه المرحلة أخطر المراحل، إذ تتحول حالة التعثر المالي إلى واقع يومي اعتيادي. في هذه المرحلة تتوقف الاستثمارات الجديدة، وبذلك تشكل هذه المرحلة

- خطراً حقيقياً على حياة الوحدة الاقتصادية، إذ تتعامل الوحدة الاقتصادية مع أوضاع الفشل اليومية بينما تظل الإدارة غير مبالية بالمخاطر (بثينة، 2021: 31).
5. **مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي):** تعد هذه المرحلة نقطة حاسمة في مسيرة الوحدة الاقتصادية، حيث يصبح من الصعب عليها تجاهل واقع الفشل عندما تفشل جميع محاولات الإدارة في الحصول على تمويلات إضافية (كوثر وزهراء، 2024: 46).
6. **مرحلة المعالجة أو التصفية:** في هذه المرحلة، تقوم إدارة الوحدة الاقتصادية باتخاذ الإجراءات والحلول التي تراها ملائمة بعد تحديد أسباب الأزمة والعمل على تعديل مسار الوحدة الاقتصادية إذا كان ذلك قابلاً للتنفيذ. أما في حال كان من الصعب إعادة الوحدة الاقتصادية إلى مسارها الصحيح، وعجزت الوحدة الاقتصادية عن التحكم بخسائرها، يتم الإعلان عن إفلاسها، مما يعني بدء عملية التصفية (الغزالي، 2015: 56).
- رابعاً. العلاقة بين مؤشرات التدفقات النقدية والتعثر المالي:** يُمكن توضيح العلاقة بين مؤشرات التدفقات النقدية والتعثر المالي، من خلال ما تطرق هذه المؤشرات في علامات عن صحة الوحدة الاقتصادية من عدمه، وذلك على النحو الآتي:
1. إن مؤشرات التدفقات النقدية تعطي إشارات واضحة للتنبؤ بالتعثر المالي عبر هذه العلاقة، إذا كانت المؤشرات تشير إلى أن الوحدة الاقتصادية لديها قدرة جيدة في توليد التدفقات النقدية، تحصل الجهات ذات الصلة على الثقة في أن الوحدة الاقتصادية قادرة على الوفاء بالتزاماتها وأنها ستجنب التعثر المالي (Dirman، 2020: 20).
 2. الوحدة الاقتصادية السليمة تحقق صافي تدفق نقدي تشغيلي إيجابي، وتستغل فائض السيولة في الاستثمار وسداد الديون. ويُعد الجمع بين التدفق التشغيلي الإيجابي والتدفقات الاستثمارية والتمويلية السلبية مؤشراً على الأداء المالي الجيد. أما إذا ترافق التدفق التشغيلي الإيجابي مع تدفق استثماري سلبي وتمويلي إيجابي (كالاقتراض وزيادة رأس المال)، فهذا يدل على الصحة المالية والنمو المستدام. في المقابل، أي نمط مخالف لذلك يعكس مؤشرات على احتمال التعثر المالي. (Jantadej، 2006: 15).
 3. تدل مؤشرات التدفقات النقدية على أن الوحدة الاقتصادية ستكون قوية مالياً إذا تمكنت من توليد تدفقات نقدية كافية من عملياتها، وستتعثر مالياً وتفشل عندما لا تتمكن من توليد تدفقات نقدية كافية من تلك العمليات (Rus & Waqas، 2018: 33).
 4. من الأمور إلى تدفع الوحدة الاقتصادية إلى التعثر المالي صعوبة توليدها للتدفقات النقدية ويحدث ذلك عندما لا تكون إيرادات نتائج عملياتها كافية لتغطية نفقات تلك العمليات، ويمكن أيضاً أن تكون بسبب الإدارة نتيجة سوء إدارتها للتدفقات النقدية، والتي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الوضع المالي للوحدة وتعثرها (Yadiati & Rinti، 2018: 150).
 5. إن مشاكل إدارة التدفقات النقدية تؤدي بالوحدة الاقتصادية إلى التعثر أو حتى الإفلاس، وتُمكن إدارة التدفقات النقدية الفعالة الوحدات الاقتصادية الحصول على أقصى استفادة من مواردها الاقتصادية وتعكس المؤشرات الواردة في قائمة التدفقات النقدية الأداء المالي بشكل جيد، إذ إن مؤشرات التدفقات النقدية لها تأثير واضح وكبير في عملية تقييم سيولة الوحدة الاقتصادية (Özcan، 2020: 374).

خامساً. المؤشرات المالية المشتقة من القوائم على أساس الاستحقاق (قائمة الدخل والمركز المالي)

1. **نسبة السيولة:** هي النسب التي تقيس مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على مواجهة التزاماتها عند استحقاقها وتمثل نسب تقيس القدرة على أداء الالتزامات، وتعتبر عن قابلية المؤسسة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية للوفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء (النعمي وآخرون، 2008:103)، وتندرج ضمن هذه النسبة ما يأتي:

جدول (1): نسب السيولة القائمة على أساس الاستحقاق.

النسب المالية	الصيغة الرياضية	تعريف النسب
نسبة التداول	$\frac{\text{الموجودات}}{\text{متداولة}} = \frac{\text{المطلوبات متداولة}}{\text{متداولة}}$	وتظهر هذه النسبة درجة تغطية الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة. وكلما زادت هذه دل ذلك على مقدرة الشركة على مواجهة اخطار سداد الالتزامات المتداولة في موعدها ودون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد. (هاني و زايد، 2022:7)
نسبة السيولة السريعة	$\frac{\text{الموجودات}}{\text{المتداولة- المخزون}} = \frac{\text{المطلوبات المتداولة}}{\text{المتداولة- المخزون}}$	قياس قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزامات قصيرة الاجل مما لديها من نقدية واصول أخرى مثلاً المخزون يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة قصيرة نسبياً وتعد هذه النسبة أكثر دقة من نسبة التداول لقياس السيولة في الوحدات الاقتصادية (حسنوي، 2018: 77)
نسبة السيولة الجاهزة	$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{مطلوبات المتداولة}} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{مطلوبات المتداولة}}$	تعتبر موجودات الوحدة الاقتصادية من النقد والأوراق المالية الأكثر سيولة، حيث تعتمد عليها بشكل رئيسي في الوفاء بالتزاماتها، خصوصاً في حال عدم قدرتها على تسديد موجوداتها الأخرى، فإن انخفاض هذه النسبة لا يعني بالضرورة وجود مشكلة في السيولة، فقد تكون لدى الوحدة الاقتصادية ترتيبات اقتراض مع البنوك تتيح لها الحصول على النقد عند الحاجة. (فصيح، 2019: 48)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر المعتمدة.

2. **نسبة الربحية:** تعطي هذه النسبة مؤشرات عن مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق دخل تشغيلي أو دخل صافي نسبة إلى الموجودات أو حقوق المالكين أو المبيعات (العامري والغالي، 2011:686) وتتضمن مجموعة من النسب هي

جدول (2): نسب الربحية القائمة على أساس الاستحقاق.

النسب المالية	الصيغة الرياضية	تعريف النسب
مؤشر العائد الى اجمالي الموجودات	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي موجودات}}$	ويقيس القوة الايرادية للموجودات المستثمرة في الوحدة الاقتصادية، إذ يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الأموال المتاحة في تحقيق الأرباح، بغض النظر عن

النسب المالية	الصيغة الرياضية	تعريف النسب
		مصادر التمويل الخارجية والداخلية على حد سواء، لذا يعتبر مؤشراً لقياس ربحية الوحدة بشكل عام (محمد، 2013: 347)
مؤشر العائد الى حقوق الملكية	$= \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$	يسعى المالكون دائماً إلى معرفة مدى استفادتهم من الاستثمار في الوحدة الاقتصادية، حيث كلما ارتفع العائد على حق الملكية كان الأداء أكثر كفاءة، بينما إذا انخفض فربما يحتاج الامر إلى اتخاذ إجراءات إدارية، ويسمى أيضاً بالربحية المالية. (محمد، 2013: 347)
مؤشر العائد الى صافي المبيعات	$= \frac{\text{صافي الربح بعد ضريبة صافي المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$	توضح هذه النسبة مقدار الأرباح التي يمكن توليدها من كل دينار من المبيعات، حيث تشير النسبة المرتفعة إلى أداء قوي للوحدة الاقتصادية. وفي المقابل، فإن النسبة المنخفضة تعكس وجود تكاليف مرتفعة، سواء كانت تكاليف إدارية أو تكاليف مبيعات أو مصروفات أخرى، أو قد تدل على أن أسعار البيع ليست كافية مقارنة بالتكاليف. لذلك، من الضروري إجراء تحليل ودراسة للأسباب التي تقف خلف ذلك. (الطعمة، 2014: 25)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر المعتمدة

سادساً. المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية:

1. **مؤشرات السيولة:** استعمال نسب السيولة على أساس الاستحقاق من عيوبها أنها تستعمل أرصدة نهاية السنة للأصول والخصوم المتداولة، وقد لا تكون أرصدة نهاية السنة هذه ممثلة لموقف الوحدة الاقتصادية خلال السنة، أما استخدام هذا المؤشر على الأساس النقدي فيعد أكثر تمثيلاً للسيولة بشكل عام، لأن النقد الذي توفره الأنشطة التشغيلية يشمل السنة بأكملها بدلاً من الرصيد في نقطة زمنية واحدة (Kieso, et al., 2011: 642) ويتضمن الجدول أدناه بعض من مؤشرات السيولة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية:

جدول (3): نسب السيولة القائمة على أساس النقدي

النسبة المالية	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
نسبة تغطية الديون النقدية المتداولة	$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية المطلوبة المتداولة}}{\text{الديون النقدية المتداولة}}$	يوضح هذا المؤشر قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد الالتزامات المتداولة من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية وبذلك تكون جيدة عندما تقترب من 1:1 وكلما ارتفعت هذه النسبة ينخفض

النسبة المالية	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
		مستوى المخاطر المتعلقة بالسيولة بحيث تكون الوحدة الاقتصادية قادرة على الوفاء بجميع أو جزء من الالتزامات المتداولة من خلال تدفقاتها النقدية التي يتم توليدها داخلياً (Kieso,et.al,2018:373)
مؤشر تغطية النقدية	صافي التدفقات النقدية التشغيلية. التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية والتمويلية	وبعكس هذا المؤشر مدى كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية لمواجهة إلتزاماتها الإستثمارية والتمويلية عن طريق الإقتراض أو بواسطة أدوات الملكية أو من خلال كليهما. (محمد، 2013: 349)
نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	صافي التدفقات النقدية التشغيلية. صافي الربح	تقيس هذه النسبة مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تلبية هذه الاحتياجات وما توفره منها، في حالة ارتفاع تغطي احتياجات المؤسسة (من الموارد الخارجية والنقد المعادل) وفي حالة الانخفاض فان الوحدة الاقتصادية سوف تعاني من تغطية احتياجاتها (كاظم، 2022: 62)
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية	= صافي التدفقات النقدية التشغيلية النفقات الرأسمالية	إذا كان المؤشر يتجاوز (1)، فإن ذلك يتيح للوحدة الاقتصادية استخدام الزيادة النقدية الناتجة عن النشاط التشغيلي لسداد ديونها المستحقة. (جريوي، 2013: 66)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر المعتمدة.

2. **مؤشرات الربحية:** تشير الربحية الى قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد الأرباح كعائد على الاموال المستثمرة، إذ تعكس نسب الربحية الوضع التنافسي للشركة أو المؤسسة المالية فضلاً عن جودة الادارة وكذلك تعكس نسب نجاح أو فشل الشركة (Rahman, 2017: 87) من أهم المؤشرات التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي:

جدول (4): نسب الربحية القائمة على أساس النقدي

النسبة المالية	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
مؤشر النقدية التشغيلية	صافي التدفق النقدي التشغيلي . صافي الدخل التشغيلي	يوضح هذا المؤشر قدرة أرباح الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، والمؤشر العالي مؤشر إيجابي يبين إلى أي مدى نجحت الوحدة الاقتصادية في دعم أرباحها المتحققة عبر تدفقاتها النقدية التشغيلية وبمعنى آخر النجاح الذي حققته أرباحها الصافية في توليد تدفقات نقدية تشغيلية (النوباني، 2011: 48)

النسبة المالية	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية الى صافي مبيعات	صافي التدفق النقدي التشغيلي صافي المبيعات	يوضح هذا المؤشر درجة كفاءة السياسات الائتمانية في تحصيل (كاظم، 2022: 63)
نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي التشغيلي . إجمالي الموجودات	تبين هذه النسبة من قدرة موجودات الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، عندما ترتفع هذه النسبة يدل ذلك على كفاءة الوحدة الاقتصادية في استخدام موجوداتها حافز للمزيد للاستثمار في المستقبل (كاظم، 2022: 64)
نسبة العائد على الحقوق الملكية من التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي التشغيلي حقوق الملكية	يبين هذا المؤشر العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً جيداً لكفاءة الوحدة الاقتصادية (الحساني، 2021: 77)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر المعتمدة.

المحور الرابع: جانب التطبيقي للبحث

أولاً. نشأة وتطور مصرف المنصور للاستثمار: تأسس مصرف المنصور للاستثمار بموجب شهادة تأسيس مصرف المنصور للاستثمار المرقمة م.ش/27520 في 13/9/2005 الصادرة عن وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات وموافقة البنك المركزي العراقي /المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بكتابه ذي العدد 368/3/9 في 20/2/2006 والذي يستند على قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وتعديلاته. بدأ مصرف المنصور للاستثمار أعماله في العراق بداية عام 2006 برأسمال قدره 55 مليار دينار عراقي. ليصل، اليوم، وبعد زيادات متتالية إلى 250 مليار دينار عراقي، وذلك إلى جانب موجودات ومخصصات متينة. إذ كان للمصرف دور مميز في السوق العراقية، فقد أطلق أفكاراً وخدمات مبتكرة في الصناعة المصرفية، يقدم جميع الخدمات المصرفية المتعارف عليها للأفراد والشركات. تمكن مصرف المنصور للاستثمار وبفترة قياسية جداً من تحقيق تقدم واضح وملحوس في ممارسة أنشطته المصرفية على المستوى المحلي والدولي، تسعى في المصرف إلى التميز والريادة عن طريق تقديم مجموعة واسعة من الخدمات عبر 8 أفرع موزعة على أكبر وأهم المحافظات العراقية، تم إدراج مصرف المنصور للاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية في يوليو 2008.

ثانياً. تحليل قائمة المركز المالي للمصرف عينة البحث: يُعد تحليل قائمة المركز المالي أداة أساسية لتقييم الوضع المالي للمصرف في وقت محدد، من خلال دراسة موجوداته، مطلوباته وحقوق الملكية. يهدف التحليل إلى قياس القوة المالية وكفاءة إدارة الموارد، وفهم قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، إدارة المخاطر، الحفاظ على السيولة، وضمان الوفاء بالالتزامات المالية الحالية والمستقبلية.

جدول (5): جانب الموجودات لقائمة المركز المالي للمصرف المنصور للاستثمار خلال الفترة (2024-2020)

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
نقد وارصدى لدى بنك المركزي	1,090,052,022,455	424,122,747,702	393,642,042,433	643,977,943,754	1,312,558,264,753
ارصدة وايداعات لدى المصارف	30,642,111,401	36,673,316,442	45,930,303,849	108,740,505,821	258,176,489,159
تسهيلات الائتمانية المباشرة	102,671,658,627	122,230,266,117	167,248,780,763	194,996,583,530	249,401,326,896
موجودات المالية بالقيمة المعادلة	1,104,381,546	1,512,978,771	2,624,632,519	2,335,994,766	1,639,440,677
موجودات المالية بالتكلفة المطفأة	188,585,011,036	78,072,239,611	89,788,107,204	145,181,380,300	244,540,666,190
موجودات الثابتة	28,688,233,938	26,985,603,817	27,572,390,397	27,336,802,393	28,706,749,805
موجودات غير ملموسة	903,772,943	685,854,208	676,150,050	1,361,670,613	1,547,367,654
حق استخدام الاصول	718,051,179	1,073,489,236	1,300,903,011	3,245,930,393	2,854,294,553
موجودات اخرى	5,502,753,805	6,560,933,651	8,056,226,675	8,181,395,713	9,407,515,379
مجموع موجودات	1,278,867,996,930	697,917,429,555	736,839,536,901	1,135,357,307,283	2,108,832,115,066

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة من المصرف.

❖ شهد مصرف المنصور خلال الفترة (2024-2020) تحولات مالية بارزة، إذ تراجعت موجوداته عام 2021 بفعل جائحة كورونا، ثم تعافت لتتجاوز 2.1 تريليون دينار عام 2024، مما يعكس انتعاشاً مالياً وتوسعاً استثمارياً. ارتفع النقد والأرصدة لدى البنك المركزي من (1,090) إلى (1,312) مليار دينار، ونمت الإيداعات لدى المصارف من (30.6) إلى (258.1) مليار دينار، ما يدل على تحسن السيولة وتعزيز العلاقات المصرفية.

❖ كما ارتفعت التسهيلات الائتمانية من (102.7) إلى (249.4) مليار دينار، بما يعكس توسع النشاط التمويلي، في حين زادت الاستثمارات بالأوراق المالية من (1,104) إلى (1,639) مليار دينار، إلى جانب نمو الاستثمارات في الموجودات غير الملموسة (البرمجيات والتراخيص) من (903) مليون إلى (1.5) مليار دينار، مما يشير إلى توجه نحو الاستثمار التقني. أما الموجودات الثابتة فبقيت مستقرة نسبياً، مقابل ارتفاع ملحوظ في الموجودات المؤجرة ((IFRS 16)) من (718) مليون إلى (2.85) مليار دينار. ويخلص التحليل إلى أن نمو الموجودات خلال عامي 2023-2024 يعكس تحسن الأداء المالي والقدرة على تعزيز المرونة عبر الاستثمارات المالية والسيولة النقدية المرتفعة، بينما يشير ارتفاع حجم الإقراض إلى ثقة السوق بالمصرف، لكنه يتطلب إدارة حذرة لتقليل مخاطر التعثر.

جدول (6): جانب المطلوبات وحقوق الملكية لقائمة المركز المالي للمصرف المنصور للاستثمار
خلال الفترة (2020-2024)

2024	2023	2022	2021	2020	مطلوبات وحقوق الملكية
					مطلوبات
10,247,014,608	6,168,926,971	5,442,709,642	4,857,366,728	13,316,511,942	ودائع المصارف
1,201,251,831,525	670,582,119,617	387,164,985,738	377,336,614,784	952,385,779,228	ودائع العملاء
363,465,602,869	119,563,129,082	40,041,947,432	20,124,602,248	12,772,045,216	تأمينات نقدية
20,579,765,540	6,632,398,596	2,252,671,738	1,057,932,943	1,120,599,777	مخصص طرية الدخل
20,358,034,044	2,693,967,694	9,808,378,468	6,655,324,638	5,116,985,032	مخصصات متنوعة
2,960,367,540	3,315,481,030	1,329,668,632	1,006,032,681	550,258,549	الزمامات عقود الإيجار
23,942,847,828	14,285,677,078	7,774,201,197	6,798,273,541	7,051,024,078	مطلوبات أخرى
1,642,805,463,889	823,511,700,068	453,784,562,847	417,836,147,563	992,313,203,824	مجموع مطلوبات
					حقوق الملكية
351,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	رأس المال المكتتب والمدفوع
16,836,180,497	11,863,968,147	9,881,592,004	9,249,016,404	8,843,121,821	احتياطي الزامي
354,367,209	617,570,241	849,459,930	319,568,666	-89,028,558	احتياطي قيمة العادلة
-	7,964,322,120	7,964,322,120	8,172,033,313	7,766,138,730	احتياطيات أخرى
97,836,103,471	41,399,746,707	14,359,600,000	12,340,663,609	20,034,561,113	أرباح مدورة
466,026,651,177	311,845,607,215	283,054,947,054	280,081,281,992	286,554,793,106	مجموع حقوق الملكية

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة من المصرف.

شهدت مطلوبات مصرف المنصور خلال الفترة (2020-2024) نمواً واضحاً، إذ ارتفعت المطلوبات قصيرة الأجل من (952.4) إلى (1,201.2) مليار دينار بنسبة 26%، ما يعكس توسعاً في الودائع أو الاقتراض قصير الأجل. كما صعدت المطلوبات طويلة الأجل من (992.3) إلى (1,642.8) مليار دينار بنسبة 65.5%، بما يشير إلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي.

في المقابل، تحسنت حقوق الملكية من (266.6) إلى (466.0) مليار دينار بمعدل نمو 74.8%، مدعومة بارتفاع الأرباح المحتجزة من (203) إلى (466) مليار دينار، وهو ما يعكس استراتيجية لتعزيز التوسع والحد من المديونية. كما استقر رأس المال عند (250) مليار دينار حتى 2023 قبل أن يرتفع إلى (351) ملياراً في 2024، وسجلت الضرائب المؤجلة زيادة لافتة من (1.1) إلى (20.6) مليار دينار، مع تذبذب في بعض البنود مثل المخصصات المتنوعة.

بصورة عامة، يعكس النمو في المطلوبات توسع المصرف، لكنه يرفع مستوى المديونية، خصوصاً مع بلوغ المطلوبات قصيرة الأجل نحو 73% من إجمالي الخصوم في 2024، مما يزيد من حساسية المصرف تجاه الأزمات. في المقابل، فإن تحسن حقوق الملكية وتلاشي العجز المتراكم يؤكدان متانة المركز المالي وقدرته على دعم التوسع المستقبلي.

ثالثاً. تحليل قائمة الدخل للمصرف عينة البحث:

جدول (7): قائمة الدخل لمصرف المنصور للاستثمار للفترة (2020- 2024)

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
الفوائد الدائنة	13,790,121,650	12,393,758,084	19,119,875,844	31,481,433,556	44,275,020,406
الفوائد المدينة	-1,231,279,025	-1,550,079,224	-3,207,704,690	-4,079,062,144	-8,821,114,481
صافي الدخل من الفوائد	12,558,842,625	10,843,678,860	15,912,171,154	27,402,371,412	35,453,905,925
العمولات والرسوم الدائنة	2,749,006,210	5,309,031,581	9,473,672,163	30,738,746,992	84,950,538,97
العمولات والرسوم المدينة	-176,123,262	-226,674,135	-168,311,711	-766,359,084	-12,725,498,957
صافي الدخل من العمولات والرسوم	2,572,882,948	5,082,357,446	9,305,360,452	29,972,387,908	72,225,040,015
صافي الدخل من الفوائد والعمولات	15,131,725,573	15,926,036,306	25,217,531,606	57,374,759,320	107,678,945,940
إيرادات تشغيلية ناتجة عن تداول العملات	414,513,421	433,701,157	1,504,360,624	1,869,388,974	4,103,458,124
إيرادات نافذة العملات الأجنبية	129,848,929	68,091,285	7,672,283	6,189,388,974	57,148,839,120
إيرادات الاستثمار	-	150,691,977	81,119,542	32,313,064	358,021,822
إيرادات تشغيلية أخرى	88,131,750	676,661,512	169,890,132	145,102,240	47,752,054
إجمالي الدخل التشغيلي	15,764,219,673	17,255,182,237	26,980,574,187	65,610,814,532	169,337,017,060
مصاريف	-	-	-	-	-
نفقات الموظفين	-4,223,639,863	-4,861,770,375	-5,350,695,145	-6,777,795,837	-8,731,566,461
إندثارات	-900,500,843	-574,414,237	-777,852,809	-1,193,713,570	-1,347,286,834
إطفاءات	-409,092,740	-429,557,999	-479,913,885	-223,581,759	-342,146,550
مصرف مخصص حاسائر الائتمانية	-	-	-	-3,000,000,000	-5,500,000,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-19,668,404,319
استرداد مخصصات	955,886,875	2,341,219,860	200,000,000	-	-
مصاريف تشغيلية أخرى	-3,061,140,135	-4,554,834,881	-5,667,928,619	-8,135,801,920	-13,723,600,427
إجمالي مصاريف تشغيلية	-7,638,486,706	-8,079,357,632	-12,076,390,458	-19,330,893,086	-49,313,004,591
الربح قبل الضريبة	8,125,732,967	9,175,824,605	14,904,183,729	46,279,921,446	120,024,012,469
مصرف ضريبة الدخل	-1,120,599,777	-1,057,932,943	-2,252,671,738	-6,632,398,596	-20,579,765,475
ربح السنة	7,005,133,190	8,117,891,662	12,651,511,991	39,647,522,850	99,444,246,994

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة من المصرف.

شهد مصرف المنصور تحسناً ملحوظاً في أدائه خلال الفترة (2020-2024)، إذ تراجعت أرباحه في عامي 2020 و 2021 بفعل جائحة كورونا، ثم سجل نمواً متسارعاً ابتداءً من 2022 ليحقق أرباحاً قياسية بلغت (99.44) مليار دينار في 2024. ارتبط هذا التحسن بانتعاش الاقتصاد العراقي وتطور القطاع المصرفي، إلى جانب تحسين الكفاءة التشغيلية التي انعكست في انخفاض المصروفات من 48.5% إلى 29.1%، وارتفاع الربح قبل الضريبة من 51.5% إلى 70.9%. كما حافظ هامش صافي الربح على مستويات مرتفعة (44-60%)، وارتفعت الإيرادات بنسبة 180% خلال الفترة، مع تحسن الهامش في 2024 رغم نمو الإيرادات، مما يعكس كفاءة إدارية واضحة. ويظهر التحليل أن المصرف يتمتع بسيولة قوية وتدفقات نقدية إيجابية، ما يعزز قدرته على مواجهة التعثر المالي، غير أن ضمان استدامة هذه النتائج يتطلب تعزيز الاستقرار المالي على المدى البعيد.

رابعاً. تحليل قائمة التدفقات النقدية للمصرف عينة البحث:
جدول (8): الأنشطة التشغيلية لقائمة التدفقات النقدية لمصرف المنصور للاستثمار للفترة (2020-2024)

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
ربح السنة قبل الطرية	8,125,732,967	9,175,824,605	14,904,183,729	46,279,921,446	120,024,012,469
اندثارات واطفاءات	1,309,593,583	1,003,972,236	1,257,766,694	1,417,295,329	1,689,433,383
اطفاء علاوات/ خصم استثمارات	-	-226,498,357	-226,497,333	-368,586,118	-713,462,329
خسائر استبعاد موجودات ثابتة	-	-	-	107,242,611	6,452,991
مصرف مخصص خسائر ائتمانية	-	-	-	3,000,000,000	5,500,000,000
ارباح بيع موجودات مالية	-	-	-	-	-313,902,061
مخصصات متنوعة	-	-	0	-	19,668,404,319
استرداد مخصصات	-	-	200,000,000	-	-
فوائد مدينة على التزامات عقود ايجار	9,463,906	17,706,329	20,056,692	58,782,921	50,986,510
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	9,444,790,456	9,971,004,813	15,755,509,782	50,494,656,189	145,911,925,282
التغير في الارصدة لدى البنك المركزي	-3,041,758,880	25,492,866,420	75,028,005,300	-19,982,159,459	-44,146,268,903
التغير في الابداعات لدى المصارف	-5,000,000,000	5,000,000,000	0	-6,956,100,000	-441,935,082
التغير في التسهيلات الائتمانية	6,455,365,997	-19,558,607,490	-42,328,745,291	-41,788,869,339	(61,521,354,44)
التغير في الموجودات المالية	-3,991,049,389	0	0	0	0
التغير في الموجودات الاخرى	-606,424,408	-1,518,846,971	-1,818,490,975	-5,392,600,284	-1,518,846,971
التغير في ودائع المصارف	-9,284,000,000	-6,716,000,000	0	0	0
التغير في ودائع العملاء	-178,556,511,587	-575,049,164,444	9,828,370,954	305,568,890,737	530,669,711,908
التغير في التامينات النقدية	6,620,250,822	7,352,557,030	19,917,345,184	83,028,107,732	243,902,473,787
التغير في المخصصات المتنوعة	3,052,801,717	2,277,609,387	2,663,683,569	0	0
التغير في المطلوبات الاخرى	1,073,356,759	203,023,595	1,333,374,728	9,271,473,025	9,657,170,750
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية	-173,833,178,513	-552,545,557,660	-72,230,975,825	374,243,398,601	822,837,733,809
الطرائب المدفوعة	-1,464,676,764	-1,120,599,777	-1,057,932,943	-2,252,671,738	-6,632,398,596
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية	-175,297,855,277	-553,666,157,437	-73,288,908,768	371,990,726,863	816,205,335,213

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة من المصرف.

خلال الفترة (2020-2024) تذبذبت التدفقات النقدية التشغيلية لمصرف المنصور بشكل

واضح؛ إذ حقق صافي تدفق إيجابي مرتفع عام 2020 (816 مليار دينار)، تبعه انخفاض عام 2021 (372 مليار دينار). ثم تحولت القيم إلى سالبة في 2022 (-73 مليار دينار) وتعمق العجز في 2023 (-553 مليار دينار) نتيجة ضعف التحصيل وارتفاع المصروفات والمخصصات. غير أن عام 2024 شهد تعافيًا قويًا بارتفاع التدفق التشغيلي إلى (823 مليار دينار)، ما يعكس تحسن الكفاءة التشغيلية وضبط النفقات.

استنتج الباحث أن بيانات التدفقات النقدية التشغيلية لمصرف المنصور خلال (2020-2024) تبايناً ملحوظاً؛ إذ سجل فائضاً كبيراً عامي 2020 و 2021 بما يعكس كفاءة في توليد النقد، بينما تحولت القيم إلى سالبة في 2022 و 2023 نتيجة ارتفاع التكاليف أو ضعف التحصيل. غير أن عام 2024 شهد تحسناً جوهرياً بعودة التدفقات إلى الإيجاب بقيمة 823 مليار دينار، بما يؤكد استعادة المصرف كفاءته التشغيلية وقدرته على إدارة السيولة بكفاءة.

خامساً. إختبار فرضية الأولى وإثباتها: تؤكد الفرضية الأولى أن التكامل بين قائمتي الدخل والمركز المالي مع قائمة التدفقات النقدية يُحسن من دقة التنبؤ بالتعثر المالي"، إذ يوفر تحليلها بشكل متكامل رؤية شاملة عن الأداء المالي للمصرف. فقائمة المركز المالي تكشف الهيكل التمويلي ومستوى المديونية، وقائمة الدخل تقيس الربحية وقدرتها على التنبية المبكر للتعثر، بينما تُظهر قائمة التدفقات النقدية القدرة الحقيقية على توليد السيولة، حيث تُعد تقلباتها مؤشراً حساساً للمخاطر. ويرى الباحث إن الجمع بين هذه القوائم يتيح تحليلاً شاملاً للأداء المالي، وتحديدًا دقيقاً لمؤشرات الإنذار المبكر للتعثر المالي. هذا التكامل يُعزز القدرة على التنبؤ بالمخاطر المالية قبل وقوعها، من خلال تقييم شامل للربحية، والمديونية، وإدارة السيولة.

سادساً. تحليل المالي والاحصائي لمؤشرات المالية (السيولة والربحية) على أساس الاستحقاق في التنبؤ بالتعثر المالي لمصرف المنصور للاستثمار:

جدول (9): المتوسط والانحراف المعياري لمؤشري السيولة والربحية على أساس استحقاق

اساس استحقاق	السنوات	نسبة السيولة العامة	نسبة السيولة السريعة	نسبة التغطية النقدية للمطلوبات المتداولة
مؤشر السيولة	020	1.69	1.07	1.04
	2021	1.64	1.34	1.15
	2022	1.61	1.22	1.02
	2023	1.37	1.13	0.95
	2024	1.31	1.15	0.997
	المتوسط	1.524	1.182	1.0314
	الانحراف المعياري	0.153570831	0.092390476	0.066451787
اساس استحقاق	السنوات	العائد الى اجمالي الموجودات	العائد الى حقوق الملكية	العائد الى صافي المبيعات
مؤشر ربحية	2020	0.49	2.2	42.73
	2021	1.77	4.41	71.52
	2022	1.72	4.47	46.89
	2023	3.49	12.71	60.43
	2024	4.72	21.34	58.73
	المتوسط	2.438	9.026	56.06
	الانحراف المعياري	1.487997312	7.125522016	10.26659827

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برامج SPSS الإحصائية.

أظهر تحليل النسب المالية لمصرف المنصور خلال (2020-2024) تراجعاً في مؤشرات السيولة، مما يشير إلى ضعف نسبي في إدارة الالتزامات قصيرة الأجل. في المقابل، سجلت نسب الربحية تحسناً ملحوظاً، معززاً كفاءة استخدام الموارد وتحقيق الأرباح التشغيلية، وهو ما يعزز ثقة المساهمين والمستثمرين بالمصرف.

1. **تحليل المالي للمؤشرات السيولة والربحية:** أظهر تحليل الأداء المالي لمصرف المنصور خلال الفترة (2020-2024) تبايناً بين مؤشرات السيولة والربحية. فمن جانب، سجلت نسب السيولة العامة والسريعة والتغطية النقدية اتجاهاً تنازلياً ملحوظاً، إذ انخفضت السيولة العامة من 1.69 إلى 1.31، والسيولة السريعة من 1.15 إلى 1.07، في حين تراجعت التغطية النقدية إلى ما دون (1) لتسجل 0.997 في عام 2024. هذا التراجع يعكس ضعفاً متزايداً في قدرة المصرف على تغطية التزاماته قصيرة الأجل، ويزيد من احتمالية تعرضه لمخاطر التعثر المالي في حال مواجهة صدمات مفاجئة كسحب الودائع أو انخفاض الإيرادات، الأمر الذي يستدعي إجراءات إدارية ومالية عاجلة لتعزيز وضعه النقدي. في المقابل، أظهرت مؤشرات الربحية تحسناً مستمراً، إذ اتخذ العائد على الموجودات (ROA) مساراً تصاعدياً يعكس كفاءة أعلى في استغلال الأصول، فيما ارتفع العائد على حقوق الملكية (ROE) بشكل كبير بما يعزز ثقة المساهمين، فضلاً عن تميز العائد على المبيعات (ROS) بمستويات مرتفعة مقارنة بمتوسطات القطاع، ما يدل على كفاءة الإدارة في ضبط التكاليف وتعزيز الإيرادات. وعلى الرغم من بعض التذبذبات في الهوامش خلال السنوات الأولى، إلا أن الاتجاه العام للربحية يعكس تطوراً إيجابياً في كفاءة التشغيل والأداء المالي، مع ضرورة متابعة المخاطر المرتبطة بانخفاض مستويات السيولة لضمان استدامة الاستقرار المالي.

2. **تحليل الاحصائي للمؤشرات السيولة والربحية:** أظهر تحليل الجدول رقم (20) أن متوسط مؤشرات السيولة في مصرف المنصور خلال الفترة المدروسة جاءت عند مستويات جيدة نسبياً؛ حيث بلغ متوسط السيولة العامة (1.524)، والسيولة السريعة (1.182)، والتغطية النقدية (1.0314)، بما يعكس قدرة مقبولة على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل، مع استقرار ملحوظ في هذه المؤشرات نتيجة انخفاض الانحرافات المعيارية، مما يقلل من احتمالية التعثر المفاجئ. في المقابل، حققت مؤشرات الربحية متوسطات جيدة تمثلت في العائد على الموجودات (2.438)، والعائد على حقوق الملكية (9.026)، والعائد على صافي المبيعات (56.06)، غير أن هذه المؤشرات اتسمت بتقلبات عالية انعكست في ارتفاع الانحرافات المعيارية، وهو ما يشير إلى عدم استقرار نسبي في الأداء الربحي. ورغم أن مستويات الربحية كانت مشجعة، فإن التذبذب في نتائجها قد يمثل عامل مخاطرة مستقبلية يزيد من احتمالية التعثر إذا لم تُدار بكفاءة.

سابعاً. **تحليل المالي والاحصائي لمؤشرات المالية (السيولة والربحية) على أساس النقدي في التنبؤ بالتعثر المالي لمصرف المنصور للاستثمار:**

جدول (10): المتوسط والانحراف المعياري لمؤشري السيولة والربحية على الأساس نقدي

اساس نقدي	السنوات	نسبة تغطية النقدية لديون المتداولة	مؤشر تغطية النقدية	نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية
مؤشر السيولة	2020	-17.33	-17.21	-24.59	-2.22
	2021	-13.46	-13.3	-68.45	-9.43
	2022	-16.43	-16.15	-5.79	-5.78
	2023	45.96	45.16	4.16	6.24
	2024	50.41	49.68	8.21	8.05
	المتوسط	9.83	9.636	-17.292	-0.23
	الانحراف المعياري	31.37448199	30.91006994	27.97583986	7.514349606
اساس نقدي	السنوات	مؤشر النقدية التشغيلية	مؤشر التدفق النقدي التشغيلي	عائد على الحقوق الملكية من التدفق النقدي التشغيلي	عائد على
مؤشر ربحية	2020	-1093.4	-13.37	-60.11	
	2021	-2052.1	-97.33	-197.68	
	2022	-1378.7	-9.95	-25.89	
	2023	566.96	32.76	119.29	
	2024	482	38.7	175.14	
	المتوسط	-695.048	-9.838	2.15	
	الانحراف المعياري	1043.62452	48.65771199	132.8472038	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برامج SPSS الإحصائية.

1. تحليل المالي للمؤشرات السيولة والربحية: أظهر تحليل مؤشرات التدفقات النقدية والسيولة لمصرف المنصور خلال الفترة (2020-2024) ضعفاً ملحوظاً في الأداء النقدي والتشغيلي خلال السنوات الأولى (2020-2022)، إذ سجلت نسب تغطية الديون المتداولة، ومؤشر تغطية النقدية، ونسبة كفاية التدفقات التشغيلية، فضلاً عن مؤشر التدفقات التشغيلية إلى التدفقات الرأسمالية، قيمة سلبية أو منخفضة، ما يعكس عجزاً عن الوفاء بالالتزامات قصيرة وطويلة الأجل، وضعفاً في تحويل الأرباح المحاسبية إلى تدفقات نقدية فعلية، وسوء استغلال الموجودات وضعف كفاءة استثمار حقوق المساهمين. ويُعد عام 2021 الأكثر تأثراً، نتيجة التحديات التشغيلية والاقتصادية، بما في ذلك تداعيات جائحة كورونا.

ومع ذلك، شهدت الفترة (2023-2024) تحسناً ملحوظاً في جميع المؤشرات، حيث أصبحت نسب التغطية والسيولة التشغيلية أكبر من (1)، وتحسنت قدرة المصرف على تحويل الأرباح إلى سيولة فعلية، مع ارتفاع مؤشر التدفقات التشغيلية إلى التدفقات الرأسمالية من -2.22% عام 2020

إلى 8.05% عام 2024، ما يعكس اعتماد المصرف تدريجيًا على موارده الذاتية لتمويل استثماراته الرأسمالية. كما تحسنت مؤشرات الكفاءة التشغيلية وجودة الأرباح، وزادت قدرة المصرف على توليد التدفقات النقدية داخليًا لتمويل نشاطاته وتوسعاته بكفاءة، بما يعزز استقراره المالي ومرونته، ويعزز جاذبيته الاستثمارية وثقة المساهمين.

بذلك، يُظهر الأداء العام انتقال المصرف من مرحلة ضعف مالي ومخاطر مرتفعة للتعثر في 2020-2022 إلى وضع أكثر استقرارًا وكفاءة تشغيلية عالية في 2023-2024، مع قدرة محسنة على إدارة الأصول وتحقيق عوائد نقدية فعّالة على الأصول وحقوق الملكية.

2. تحليل الإحصائي للمؤشرات السيولة والربحية: يوضح تحليل الجدول رقم (21) أن مؤشرات السيولة النقدية لمصرف المنصور خلال الفترة 2020-2024 شهدت تقلبًا شديدًا وضعفًا كبيرًا في القدرة على توليد النقد لتغطية الالتزامات، خاصة خلال السنوات 2020-2022. فقد بلغ متوسط نسبة تغطية النقدية للديون المتداولة 9.83 بانحراف معياري مرتفع جدًا 31.374، ومتوسط مؤشر تغطية النقدية 9.636 بانحراف معياري 30.910، مع تسجيل قيم سالبة في السنوات الأولى، ما يعكس فترات ضغط سيولة حادة وعدم استقرار الأداء النقدي. أما نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية فبلغ متوسطها -17.292 مع انحراف معياري 27.976، ونسبة التدفقات التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية بلغ متوسطها -0.23 مع انحراف معياري 7.514، ما يدل على عدم كفاية التدفقات التشغيلية لتغطية الاحتياجات التمويلية والرأسمالية مع تقلبات كبيرة.

فيما يخص مؤشرات الربحية النقدية، فقد سجل متوسط مؤشر النقدية التشغيلية -695.048 بانحراف معياري ضخم 1043.625، ومتوسط العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي -9.838 بانحراف معياري 48.658، ومتوسط العائد على حقوق الملكية من التدفق النقدي التشغيلي 2.15 بانحراف معياري هائل 132.847، ما يعكس ضعفًا شديدًا وتقلبًا كبيرًا في قدرة المصرف على توليد النقد من الأصول وحقوق المساهمين، ويعزز احتمالية التعثر المالي.

تشير هذه النتائج إلى الأهمية الكبرى للجمع بين مؤشرات الاستحقاق والمؤشرات النقدية، إذ تعكس الأخيرة الصحة المالية الفعلية للمصرف وقدرته على الوفاء بالالتزامات، وتشكل إشارات إنذار مبكر للتعثر المالي. كما أن تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية لكلا النوعين من المؤشرات يعزز القدرة التنبؤية لنماذج التعثر المالي، ويدعم فرضية البحث القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات السيولة والربحية على أساس الاستحقاق وتلك على الأساس النقدي في تحسين التنبؤ بالتعثر المالي.

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: يمكن تلخيص الاستنتاجات في جانبها النظري والعملي بما يأتي:

1. إن اعتماد مزيج من المؤشرات المالية المستندة إلى الأساس النقدي وأساس الاستحقاق يمكن أن يوفر نتائج تنبؤية جيدة تتعلق بمستقبل الوحدات الاقتصادية ويبين أفضل المؤشرات من حيث الدور ويحقق عملية التنبؤ بأقل أخطاء ممكنة.
2. يعد التحليل المالي المبني على أساس الاستحقاق، والأساس النقدي مكملين لبعضهما البعض في تقييم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية، لا سيما في قدرتها على التنبؤ بالتعثر المالي.

3. ثبت من خلال التحليل الوصفي الدور الفاعل لمؤشرات التدفقات النقدية الفاعل، وذلك لما توفره هذه المؤشرات من درجات عالية من الواقعية والموضوعية تساعد إدارات المصارف من وضع خططها إستناداً لنتائج تحليلها.
4. استخدام المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية مع البيانات المستخرجة من قائمتي الدخل والمركز المالي تؤدي إلى تحسُّن القدرة التنبؤية للبيانات المحاسبية عموماً،
5. أوضحت نتائج التحليل المالي والإحصائي للمؤشرات المالية بمختلف أنواعها أنه لا يمكن اعتبار أي قائمة معينة مثالية وشاملة لجميع أغراض تحليل وتقييم السيولة المصرفية وربحياتها. بناءً على ذلك، يصبح من الضروري تحقيق التكامل بين جميع المؤشرات المستخلصة من القوائم المالية، بغض النظر عن الأسس المحاسبية المعتمدة في إعدادها، لضمان الوصول إلى نتائج موضوعية حول السيولة المصرفية.

ثانياً. التوصيات: بناءً على الاستنتاجات الموضحة في المبحث الأول، يوصي الباحث بما يأتي:

1. ضرورة الاهتمام بمؤشرات التدفقات النقدية من قبل المحللين الماليين في الوحدات الاقتصادية، وذلك لما توفره هذه المؤشرات من معلومات تساعد إدارة هذه الوحدات في عملية اتخاذ القرار بشكل عام والتنبؤ بالتعثر المالي بشكل خاص.
2. إن استعمال مؤشرات قائمة التدفقات النقدية يدل على إمكانية تعزيز نتائج التحليل أي أظهرت نتائج التحليل المالي لمؤشرات نسب السيولة ونسب الربحية لقائمة الدخل والمركز المالي تكاملاً مع مؤشرات جودة السيولة وجودة الربحية لقائمة التدفقات النقدية.
3. يجب التركيز على صافي التدفقات النقدية التشغيلية عند تحليل قائمة التدفقات النقدية إذ كلما كان صافي التدفقات النقدية التشغيلية مرتفعاً قلت مخاطر الاستثمار في ذلك المصرف.
4. دعوة المصارف العراقية إلى اعتماد مؤشرات التدفقات النقدية كأداة رئيسة في عمليات التنبؤ بالتعثر المالي لما تتميز به من دقة وموضوعية تعتمد على الأساس النقدي.
5. رغم الأداء الاستثنائي الذي يُظهره المصرف في عام 2024 من حيث الربحية والسيولة القوية، إلا أن هناك حاجة إلى تعزيز الاستقرار المالي على المدى البعيد لضمان استدامة هذه النتائج الإيجابية.
6. عدم اقتصار نماذج التنبؤ بمدي قدرة المصارف على الاستمرار على النسب المالية المشتقة من قائمتي الدخل والمركز المالي فقط بل يجب تضمين هذه النماذج نسب مالية مشتقة من قائمة التدفقات النقدية.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. ألشبانى، وليد بن محمد. (2014) مبادئ المحاسبة والتقرير المالي. الطبعة الأولى، العبيكان للنشر، الرياض، السعودية.
2. أبو شهاب، عزة هاني عزت. (2018) مدى فعالية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، عمان.
3. الحساني، محسن جاسم محمد. (2021) مؤشرات التدفقات النقدية والربحية ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي دراسة تطبيقية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
4. بنية، حملاوي. (2021) استخدام نماذج التنبؤ المالي في توقع التعثر المالي دراسة حالة الشركة الوطنية لإنتاج الكهرباء، رسالة ماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة أم البواقي.

5. بوعامر، هجيرة وبوسعيد، حسين. (2023) دور تحليل القوائم المالية للتنبؤ بالتعثر للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة ضمان الاجتماعي، رسالة ماجستير، جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
6. جريوي، زهرة. (2013) أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقديم المعلومة الملائمة للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
7. الجبوري، حيدر جاسم عبود، جابر، علي عباس. (2023) دور المرونة المالية في الحد من التعثر المالي – دراسة تحليلية لشركات المساهمة الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والمالية، المجلد 19، العدد 3.
8. درين فنتاسي ومحمد حولي. (2023) مساهمة التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية في الكشف عن التعثر المالي – دراسة ميدانية، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 9، العدد 1.
9. الزبيدي، حمزة محمود. (2011) التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10. الغزالي، رامي حسن. (2015) دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة تحليلية)، الجامعة الإسلامية – غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.
11. قسيطة، كوثر وبوحلوس، فاطمة زهراء. (2024) مساهمة تحليل القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2018-2022، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
12. قويدري، عائشة. (2016) التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام المعلومات المحاسبية – دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية في ورقلة للفترة 2013-، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
13. كاظم، حوراء فيصل. (2022) العلاقة بين التدفقات النقدية والأداء المالي وفق المعيار المحاسبي الدولي 7، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
14. محمد، أمال نوري. (2013) مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية – دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34.
15. النوباني، محمد بسام رفيق. (2011) العلاقة بين المؤشرات المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية وتحسين التنبؤ بالربح – دراسة اختبارية لشركة الحكمة للأدوية (2010-2002)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، عمان.
16. علي خلف عبد الله ووليد ناجي الحياي. (2015) التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، الطبعة الأولى، المركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. George, N. (2003). Herve Stolowy and Michel J. Lebas, Corporate Financial Reporting: a Global Perspective. Issues in Accounting Education, 18(3), 320-322.
2. Dirman, R. (2020). Accounting and Financial Management. Publisher Name, Place of Publication, p.20.

3. Jantadej, P. (2006). Using the combinations of cash flow components to predict financial distress. The University of Nebraska-Lincoln.
4. Kieso, Donald, Weygant, Jerry & Warfield, Terry D. (2020). "Intermediate accounting: IFRS Edition" 4th ed., John Wiley & Sons, Inc., USA.
5. Kramer, B. K., & Johnson, C. W. (2009). Financial statements demystified: a self-teaching guide. (No Title).
6. Loftus, J., Leo, K., Daniliuc, S., Luke, B., Ang, H. N., Bradbury, M., & Byrnes, K. (2022). Financial reporting. John Wiley & Sons.
7. McGrath, T., Guillera-Aroita, G., Lahoz-Monfort, J. J., Osborne, W., Hunter, D., & Sarre, S. D. (2015). Accounting for detectability when surveying for rare or declining reptiles: turning rocks to find the grassland earless dragon in Australia. *Biological Conservation*, 182, 53-62.
8. Meilani, F. A., Panggabean, N. S., Octavia, Y., Ani, P., & Darma, J. (2025). Prinsip Dasar Akuntansi: Konsep, Tantangan, dan Implikasinya dalam Penyusunan Laporan Keuangan. *Innovative: Journal Of Social Science Research*, 5(2), 2234-2255.
9. Needles, B. E., & Powers, M. (2013). *International Financial Reporting Standards: An Introduction*. South-Western Cengage Learning
10. Nissim, D., & Penman, S. H. (2001). Ratio analysis and equity valuation: From research to practice. *Review of accounting studies*, 6(1), 109-154.
11. Özcan, A. (2020). The use of cash flow statement in predicting business failure: Evidence from an emerging market. *Yönetim Bilimleri Dergisi*, 18(36), 373-387.
12. Stice, E. K., Stice, J. D., & Skousen, K. F. (2004). *Intermediate accounting*. Thomson/South-Western.
13. Waqas, H., & Md-Rus, R. (2018). Predicting financial distress: Importance of accounting and firm-specific market variables for Pakistan's listed firms. *Cogent Economics & Finance*, 6(1), 1545739.
14. Yadiati, W., & Rianti, I. P. (2018). How financial distress influence by firm size. *International journal of scientific & technology research*, 7(1).